

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

EX.CL/RETREAT/RPT.(I)

نتائج خلوة بحر دار الوزارية للمجلس التنفيذي

حول أجندة 2063

24-26 يناير 2014

بصيغتها المعتمدة من قبل الدورة العادية الرابعة والعشرين للمجلس التنفيذي،

27-28 يناير 2014، أديس أبابا (Rev1)

ألف - مقدمة:

ألف 1- أجرت خلوة بحر دار الوزارية للمجلس التنفيذي، التي استضافتها جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية وترأستها، مداورات حول إطار أجندة 2063 الجاري إعدادها، وساهمت في التفكير الجماعي للأفريقيين حول الماضي والحاضر والمستقبل الذي يريدونه لأنفسهم. وقد انعقدت الخلوة خلال المرحلة الأخيرة للاحتفالات بالذكرى الخمسين (اليوبيل الذهبي) لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، تحت موضوع "الوحدة الأفريقية الشاملة والنهضة الأفريقية".

ألف 2- يجري إعداد الأجندة القارية في وقت تتاح فيه أمام أفريقيا فرص كبيرة، مع حركات إيجابية على الجبهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي الوقت ذاته، تظل أفريقيا تواجه تحديات تتمثل في التغلب على إرث الاستعمار والاستغلال والتخلف والتهميش.

ألف 3- تسعى أجنـدة 2063 إلى إعداد أجنـدة للسنوات الخمسين القادمة، بغية حفـز همـم الأفريقيين والمهجر وتوحيدهم في العمل حول الرؤية المشتركة المتمثلة في قارة أفريقية يسودها السلام والتكامل والإزدهار، يقودها مواطنوها وتتبوأ المكانة التي تليق بها في العالم. وباعتبارها إطارا شاملا، فهي توفر التماسك الداخلي والتنسيق للأطر والخطط القارية والإقليمية والوطنية التي اعتمدها منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي، وكذلك الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

ألف 4- أشارت الخلوة إلى النهج ذي الشقـتين في إعداد أجنـدة 2063، مشاورات واسعة النطاق مع جميع تشكيلات المجتمع المدني والمهجر، يدعمها تحليل فني دقيق، بما في ذلك دراسات أساسية ونقاط مرجعية، ومراجعة لجميع الخطط الإنمائية الوطنية، وتحليل للسياسات والاتجاهات من خلال الفريق المشترك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والنيباد، كما هو مبين في التقرير المرحلي عن أجنـدة 2063.

باء - الرؤية:

باء 1- وافقت خلوة بحر دار على التوافق القاري حول الرؤية الأفريقية وسجلت المبادئ والتطلعات الرئيسية الجديدة الواردة في الوثيقة الإطارية لأجنـدة 2063، و"أجنـدة 2063 لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي: بريد إلكتروني من المستقبل" وغيرها من العروض والمساهمات المقدمة خلال المشاورات وأثناء الخلوة.

باء 2 - وافقت الخلوة أيضا على أن حُلـمنا بقارة أفريقية متكاملة، تنعم بالسلام والإزدهار قابل للتحقيق شريطة أن نبني هذا المستقبل على أساس إجراءات تُتخذ الآن. وينبغي أيضا أن نتحد في العمل معا كدول أعضاء ومجموعات اقتصادية إقليمية، والاتحاد الأفريقي وجميع أجهزته،

وجميع التشكيلات القارية وأصحاب المصلحة، والمواطنين الأفريقيين والشعوب المنحدرة من أصول أفريقية، من أجل تحقيق الأهداف وبلوغ المعالم التي نحددها في أجندة 2063.

باء 3 - تمثل أجندة 2063 خطة تحول داخلية، تسعى إلى تسخير المزايا النسبية للقارة، مثل شعوبها وتاريخها وثقافتها، ومواردها الطبيعية وموقعها، وإعادة تحديد مكانتها في العالم، من أجل تحقيق نمو وتنمية منصفين ومرتكزين على الشعوب والقضاء على الفقر؛ وتنمية رأس المال البشري الأفريقي، وبناء وتعزيز القيم الاجتماعية، البنية التحتية والسلع عامة؛ وتمكين المرأة والشباب؛ وتعزيز سلم وأمن دائمين؛ وتطوير دول إنمائية فعالة وقوية ومؤسسات تشاركية وحكم قائم على المساواة. غير أن ثمة حاجة إلى تعريف أكثر دقة لنوع التحول الذي تنتشده أفريقيا والذي يضعنا في هذا المسار ويفضي إلى المنظومة الإنمائية لبلوغ أهدافنا.

باء 4- يعتبر التعجيل بالتكامل والوحدة الأفريقية وتعزيزهما؛ ومشاركة الشعوب والقيادة الأفريقية وتضامنها وتصميمها، والتحول الهيكلي للاقتصادات والمجتمعات الأفريقية شروطاً مسبقة للنجاح.

باء 5- شددت الخلوة على أهمية تمويل أفريقيا لمؤسساتها وبرامجها، كعنصر تمكيني ضروري لتنفيذ أجندة 2063.

باء 6- تشكل أجندة 2063 امتداداً للدعوة الأفريقية على مدى قرون نحو تقرير المصير، وتحقيق التقدم والحرية؛ وهي عنصر محوري في تحقيق النهضة الأفريقية.

جيم - مكانة أفريقيا في العالم:

جيم 1 - لاحظت الخلوة أن تحوّل أفريقيا يجري في سياق أوضاع واتجاهات عالمية مستمرة في التطور، بما فيها إعادة التخطيط الجارية للمشاهد الاقتصادية والجغرافية السياسية والأمنية

والاجتماعية العالمية؛ والتغيرات والتطورات في التكنولوجيا والإنتاج والتجارة والمعارف وأسواق العمل؛ والفرص التي توفرها الاتجاهات الديموغرافية العالمية وتنامي الطبقات الوسطى عموماً في البلدان والأقاليم الصاعدة والنامية.

جيم 2 - تشير التوقعات إلى أنه بحلول 2063 سوف يبلغ عدد سكان أفريقيا نسبة 30% من سكان العالم، بينما ستبلغ آسيا 50%. ومع ذلك، تفيد التوقعات بأن حصتنا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ستكون 10% فقط. وينبغي أن تؤدي أجندة تحوّلنا إلى تغيير اتجاه الناتج المحلي الإجمالي المذكور، مع جعل التصنيع قوة الدفع الرئيسية وربطه بالزراعة والأمن الغذائي.

جيم 3 - أننا أيضاً مدركون لحالة عدم التيقن في البيئة العالمية وإمكانية حدوث صدمات وتطورات قد تؤثر على مسار أفريقيا، وأنها نحتاج إلى تعزيز المرونة للتخفيف من هذه الآثار والاستفادة من هذه التغيرات؛

جيم 4 - لا يزال تعامل أفريقيا مع بقية العالم تحدده حركات المد و الجزر التي يتميز بها الطلب على مواردها الطبيعية ومنتجاتها الأولية؛ وهجرة سكانها (القسرية أو غير القسرية)، وأيضاً مساهماتها في الثقافة العالمية والجغرافيا السياسية وفي المثل العليا الإنسانية المتطورة للتقدم والتسامح والحرية والعدالة، حسبما تنعكس في حركة الوحدة الأفريقية الشاملة.

جيم 5: إن أفريقيا بحاجة إلى أن تتحمل مسؤولية تقديم قصتها إلى العالم لضمان أنها تعكس الحقائق والتطلعات والأولويات القارية ومكانة أفريقيا في العالم.

جيم6: أكدت الخلوة مجدداً الوحدة الأفريقية والتضامن الأفريقي في وجه التدخلات الخارجية المستمرة بما في ذلك من قبل المؤسسات المتعددة الجنسيات، والمحاولات التي تسعى إلى تقسيم القارة والضغط التي لا مبرر لها والعقوبات غير القانونية المفروضة على بعض البلدان.

جيم7: تحديد مكانة أفريقيا في العالم، من خلال تعزيز وجهات نظرنا المشتركة حول الشراكات والتي تعكس وحدة القارة وأولوياتها ونظرتها للمسائل ذات الأهمية العالمية، وضمان المشاركة في رئاسة جميع مؤتمرات القمة والمنتديات حول أفريقيا. ومن شأن وجهات النظر المشتركة تلك أن تزيد من القدرة على المساومة، وإحداث التوازن في نوع الشراكات التي تدخل فيها أفريقيا وتعزيز المصالح المشتركة لأفريقيا وأجندتها.

دال: المخاطر والتحديات:

دال1 تناولت الخلوة بالتحليل التهديدات القديمة والجديدة التي تواجه القارة، بما في ذلك التهافت على مواردها في وجه الطلبات والعوامل الديموغرافية العالمية المتغيرة والتدخل الخارجي المفرط في شؤون القارة؛ والعبء غير المتناسب لأثر تغير المناخ؛ والمستوى الهائل من التدفقات غير المشروعة للموارد ورؤوس الأموال الأفريقية إلى خارج القارة.

دال2 التهديدات الداخلية الكامنة التي يفرضها النمو السكاني السريع وبطالة الشباب والنزاعات والاضطرابات الداخلية والتزايد في عدم المساواة والتهديدات الذاتية مثل ضعف المؤسسات وهشاشة الدولة والإقصاء وضعف إدارة التنوع؛ والإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والمحسوبة والفساد وعدم المساواة.

دال3: سلمت الخلوة بأن هذه التهديدات والتحديات يمكن معالجتها وتحويلها إلى فرص من خلال إستراتيجيات جماعية وسياسات وإجراءات عامة فعالة.

هاء: العناصر التمكينية وشروط النجاح:

لاحظت الخلوة أن سعي أفريقيا نحو التحول سوف تسهله عوامل تمكينية رئيسية، ومنها ما يلي:

هاء1: بناء وتعزيز السلم والأمن كشرط ضروري للتنمية والنمو والأمن البشري، من خلال إيجاد حلول واستجابات أفريقية، وتعزيز التعايش، المصالحة والتسامح، تعبئة الموارد المحلية لحفظ السلام وبناء السلام الأفريقي والإدارة الشاملة للتنوع والموارد. وأشارت الخلوة إلى التكاليف المالية والبشرية للنزاعات، ولاسيما تكاليف مصروفات التسليح، وتحديدًا من المصنعين من خارج القارة. واتفقت الخلوة على ضرورة أن نتعلم من قصص النجاح في الماضي والحاضر للتسوية السلمية للخلافات مثل التسوية السلمية لقضية شبه جزيرة باكاسي بين نيجيريا والكاميرون التي تمت تسويتها بعد عملية استغرقت عشرين عاماً من خلال تحكيم دولي متفق عليها على نحو متبادل بين الجانبين.

هاء 2: الإدارة الفعالة والاستفادة من الموارد الأفريقية لتحقيق التحول والنمو الشامل والتنمية الصناعية الشاملة.

هاء 3: التحول الهيكلي للاقتصادات والمجتمعات الأفريقية من خلال المعدلات العالية والمستدامة للنمو الاقتصادي والتنوع والتصنيع وتنمية رأس المال البشري والزراعة والأمن الغذائي وتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية والمنافع العامة وتعزيز التجارة الأفريقية البينية والاستثمار والحوكمة والمؤسسات المتسمة بالفعالية والمساءلة والتكامل الاقتصادي والسياسي الأسرع.

هاء 4 الاستثمار في تنمية رأس المال البشري، من أجل تحقيق العائد الديمغرافي مع تركيز خاص على تمكين المرأة والشباب والاستثمارات في المهارات والعلم والتكنولوجيا والأبحاث والإبداع.

هاء 5 القيادة الفعالة والملهمة مع الالتزام السياسي والمساءلة، مصحوبة بتعبئة ومشاركة المواطنين الأفريقيين ومختلف الفئات الأفريقية.

هاء 6 المؤسسات والحكم المتسم بالفعالية والمساءلة والتشاركية على أساس قوانين وقواعد شفافة، وسياسات وخدمات عامة فعالة، وتعزيز دور الدولة في التنمية، وتعزيز شرعية المؤسسات وبناء الثقة العامة. ويجب أن نضع مبادئ عامة حول تطور الدول الإنمائية الأفريقية.

هاء 7 التعبئة المحلية للتمويل والموارد للتعبيل بالتنمية الأفريقية، وتعبئة الموارد الوطنية والإقليمية والقارية وتمويل المؤسسات الأفريقية والحكم الديمقراطي وبناء السلام.

هاء 8 التعجيل بالتكامل الإقليمي في محور أجندة التحول القارية.

هاء 9 تغيير النموذج من خلال تعزيز القيم والمواقف الأفريقية وبناء الثقة في القارة، وتحديد كيفية دفع تنفيذ خططنا، وتغيير سرعة قيامنا بالأعمال، مع إحراز تقدم في التكامل الإقليمي كمؤشر رئيسي لتغيير النموذج هذا.

هاء 10 تحمل مسؤولية تقديم القصة الأفريقية وتعزيز السمات الأفريقية والثقة في إمكانيات وقدرات أفريقيا، والاتصال لإحاطة المواطنين والعالم بالتطورات الأفريقية.

واو: تحقيق التنفيذ بالفعل:

لاحظت الخلوة أن أفريقيا يجب أن تبذل جهوداً كبيرة لتعزيز التنفيذ بالتركيز، من بين جملة أمور أخرى، على ما يلي:

واو1 تعزيز آليات التنسيق القارية والإقليمية، ولاسيما ضمان توضيح الأدوار والمسؤوليات بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من جهة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء من جهة أخرى، في تنفيذ الأطر الرئيسية مثل برنامج تطوير البنية التحتية والنيباد.

واو 2 زيادة التركيز على العمل حول دور المجموعات الاقتصادية الإقليمية باعتبارها الدعائم الأساسية لتحقيق التكامل وتنفيذ أجندة 2063.

واو 3- تعزيز المزيد من الوحدة في القارة والعمل سوياً، والتكلم بصوت واحد، وتعبئة المواطنين، وبناء المؤسسات القوية وتوفير التمويل والموارد.

واو 4- تحديد المعالم البارزة والنقاط المرجعية والأهداف الواضحة والقابلة للقياس (في فترة زمنية من 5 إلى 10 سنوات) وإدراج الأطر القارية في العمليات الوطنية، مع الاستناد إلى مقاييس صارمة للرصد، وتقديم التقارير والتقييم فيما يتعلق بتنفيذ خططنا على المستويات الوطنية والإقليمية والقطاعية والقارية والأثر الذي تحدثه.

واو 5- تشجيع آليات مراجعة النظراء وعمليات التعلم المتبادل وبناء قاعدة المعارف الأفريقية وجمع البيانات والإحصائيات بغرض دعم التخطيط والرصد لخططنا.

زاي - المبادرات الاستراتيجية الرئيسية لعام 2014:

تعد أجندة 2063 إطارا استراتيجيا واسعا للعمل الجماعي للإسراع بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأفريقيا. وقد حددت الخلوة عددا من المبادرات الاستراتيجية التي تعتبر بالغة الأهمية على المدى القصير لمنح هذه العملية قوة دفع إضافية:

زاي 1- تعزيز المبادرات والاستراتيجيات الأفريقية حول الإسراع بتنمية رأس المال البشري والعلم والتكنولوجيا والابتكار: ينبغي لأفريقيا أن تقود التطور الصناعي الجديد من خلال بناء قوة عاملة ماهرة والاعتماد على الثورة الرقمية والمعرفة العالمية. ومن شأن هذا الاسهام في التنوع السريع لمصادر النمو، واستدامة الأداء الاقتصادي الحالي وانتشال قطاعات واسعة من الفقر وبناء طبقة متوسطة قوية. ويجب تحديد مفهوم مناسب لثورة المهارات الأفريقية، بما في ذلك دور الجامعة الأفريقية، وبناء جامعاتنا بوصفها مراكز للتفوق، وبناء أشكال التكامل القاري في مجالات التعليم والتعلم من أفضل التجارب في أفريقيا والعالم بأسره.

زاي 2- اتخاذ إجراءات حاسمة لتعزيز إدارة الموارد الأفريقية والدفع نحو التصنيع والتنمية الزراعية: وضع استراتيجية للسلع يكون من شأنها أن تتيح لأفريقيا التحكم من جديد في تحديد أسعار السلع الأساسية التي تعتبر أفريقيا المنتج الرئيسي لها، وتعزيز أمثلة مثل سوق السلع الإثيوبي. وعلاوة على ذلك، ينبغي لأفريقيا كذلك أن تدفع في اتجاه عامل تعديل السلع بغرض الأخذ في الاعتبار لتقلبات أسعار العملة.

وفي عام الزراعة والأمن الغذائي، ينبغي تضافر الجهود من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية والتصنيع الزراعي، وتعزيز القدرة في مواجهة تغير المناخ، والإدارة الفعالة لموارد المياه، وتعزيز المبادرات الأفريقية مثل الجدار الأخضر الأفريقي لمكافحة التصحر.

زاي 3- *التعجيل بمبادرات التكامل الاقليمي*: التعجيل بتحديد وتنفيذ التدابير التي تتطلب موارد مالية محدودة ولكن يكون لها أثر ملموس، مثل ازالة القيود البيروقراطية التي تعيق التجارة الأفريقية البينية (مثل عبور الحدود، وحركة الأشخاص والسلع، ونقاط التفتيش وغيرها من انواع السلوك الأخرى الرامية إلى إدرار الربح)؛ ومواءمة الأطر القانونية والتنظيمية التي تساعد التجارة الأفريقية البينية. واتخاذ تدابير الاسراع بتعزيز التكامل القاري القائم على التضامن والحاجة لقيام بلدان قيادية أو تجمعات تعمل كمحركات وأقطاب للنمو والمزايا المشتركة للجميع. ويتعين علينا وضع معالم بارزة ونقاط مرجعية للتكامل الاقليمي واستراتيجية مدروسة لتجاوز معايير المواءمة نحو البناء الفعال لأقطاب النمو.

زاي 4- *السيادة المشتركة والتكامل والمواقف الأفريقية الموحدة*: وهذا مفهوم قيد التطور، ويمكننا تعزيز المزيد من الوحدة بالعمل من خلال مفهوم السيادة المشتركة لمعالجة المصالح المشتركة، والمجالات الرئيسية التي تستفيد منها أفريقيا من خلال مفاوضات التكتلات، وعدم تشرذم أفريقيا في التفاوض بشأن الشراكات مثل: (1) التجارة، (2) تغير المناخ، والاقتصاد الأخضر والأمن الغذائي الجماعي (3) مصائد الأسماك والموارد البحرية والاقتصاد الأزرق، (4) وأجندة التنمية المستدامة العالمية لما بعد 2015. وينبغي تمكين مفوضية الاتحاد الأفريقي لقيادة وتنسيق مثل هذه المفاوضات. وخير مثال من العالم النامي هو السوق المشتركة لبلدان الجنوب.

زاي 5- *الجهود المعززة لوضع حد للنزاعات والحفاظ على السلم والأمن واستراتيجية مستدامة لإسكات السلاح بحلول عام 2020 وإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة*. والحلول الأفريقية والإدارة الشاملة للتنوع والموارد. وتشجيع الحلول الأفريقية والتسامح والعفو والمصالحة والتضامن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وإدارة التنوع والموارد. والتفعيل التام للمنظومة

الأفريقية للسلم والأمن، بما في ذلك القوة الأفريقية الجاهزة مع النظر في إعتاد ميثاق أفريقي للأمن بقواعد راسخة.

زاي 6- تعزيز الاستقلال المالي واستدامة الأجهزة القارية الرئيسية مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال اعتماد استراتيجيات للتمويل الذاتي لكل من الأنشطة التشغيلية والبرنامجية، بما في ذلك بالنسبة لمسائل الانتخابات والسلم والأمن. وربما تقدم النماذج الإقليمية (مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) خيارات بديلة يمكن بحثها. وكفالة أن تؤخذ وجهات نظر هذه الخطوة في الاعتبار من قبل الاجتماع المقبل لوزراء المالية والتجارة في مارس 2014 في أبوجا (والذي سوف يبحث التقريرين رفيعي المستوى عن المصادر البديلة للتمويل وعن تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة، بما في ذلك هروب رؤوس الأموال). وبالإضافة إلى المقترحات التي اعتمدها بالفعل قمة مايو، ينبغي أن تشمل مجموعة التدابير بحث مقترح الخطوة بفرض نسبة 0.5% على الميزانيات الوطنية لتمويل مؤسسات وبرامج الاتحاد الأفريقي.

زاي 7- الدفع مجددا لمسائل التكامل الصعبة، بما في ذلك البنية التحتية والتنمية الزراعية والتصنيع، والتحول نحو مناطق التجارة الحرة الإقليمية والقارية، بما في ذلك الخطوط الزمنية.

زاي 8- تعزيز مؤسسات التكامل الرئيسية: بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي والبرلمان الأفريقي (القوانين النموذجية)، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات المالية، ومحكمة ولجنة حقوق الإنسان والشعوب، الخ...

زاي 9- إنشاء منبر اقتصادي سنوي للمشاركة المنتظمة بين القيادة السياسية وقادة الأعمال التجارية والأوساط الفكرية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في القارة. وينبغي كذلك إحياء وتعزيز حركات الوحدة الأفريقية الشاملة الرئيسية بما في ذلك حركات المرأة والشباب.

زاي 10- *التواصل مع المواطنين والمغتربين الأفريقيين في المهجر، لبناء حركة للشعوب الأفريقية من أجل التحول وتنفيذ منظومة الحكم الرشيد في أفريقيا وتوصيات الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران من أجل تعميق الديمقراطية وتحسين نوعية الحكم.*

زاي 11- *إعادة التحديد المستمر لمكانة أفريقيا في العالم، من خلال تعزيز وجهات نظرنا المشتركة بشأن الشراكات (بما في ذلك مؤتمرات واجتماعات الشراكات القادمة، والمفاوضات والمحافل متعددة الأطراف)، التي تعكس وحدة القارة وأولوياتها ووجهات نظرها بشأن المسائل ذات الأهمية العالمية.*

حاء. إجراءات المتابعة ومسؤوليات المؤسسات المختلفة:

حاء 1. المجلس التنفيذي: لجنة وزراء لمتابعة تنفيذ نتائج الخلوة، وتوفير التوجيهات اللازمة بشأن وضع وتنفيذ أجندة 2063. وقد اتفقت الخلوة على أن تتألف لجنة الوزراء حول أجندة 2063 من الجزائر، وأنجولا، وغانا، ورواندا، والسنغال، وينضم إليها رؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية (ورئيس المجلس التنفيذي المنتهية ولايته والرئيس الجديد للمجلس، بالتعاون مع اللجنة الحالية المشكلة من رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمدير التنفيذي لوكالة النيباد، ورئيس البنك الأفريقي للتنمية والأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. وسوف تعمل اللجنة لمدة عامين، وسوف تتم مراجعتها لإتاحة الفرصة للتناوب وتحقيق التوازن الإقليمي.

حاء 2: اتفقت الخلوة على إضفاء الطابع المؤسسي على خلوة وزراء الخارجية قبل انعقاد القمة، حول موضوع أو مواضيع محددة، للتمكين من وضع استراتيجيات مشتركة ورصد أولويات القارة. وتشجيع إشراك الوزراء، بالإضافة إلى رؤساء الدول والحكومات، في المهام القارية

ومجموعات الخبراء، من أجل تحقيق تحليل أكثر فعالية وأوسع نطاقاً، والتنفيذ والمراجعة، مع التذكير بالدور الذي لعبته لجنة التحرير لمنظمة الوحدة الأفريقية في قيادة وحشد التضامن حول مشروع تصفية الاستعمار.

حاء 3. الدول الأعضاء: تلتزم بتوفير الردود والإسهامات فيما يتعلق بإطار أجندة 2063 والروابط بالخطط الوطنية والإقليمية؛ والترويج والمشاورات مع المواطنين حول أجندة 2063، وإمكانية إقامة منتديات وطنية لأصحاب المصلحة المتعددين حول أجندة 2063.

حاء 4. مفوضية الاتحاد الأفريقي: تطوير خطة عمل لتنفيذ نتائج الخلوة، وقيادة وتنسيق تنفيذها؛ والمشاركة مع أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وجميع الجهات المعنية الأخرى في تنفيذ نتائج الخلوة. والتحضير الفعال بالتشاور مع الدول الأعضاء والأجهزة لمؤتمرات الشراكة القادمة (أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، الخ..)، والمفاوضات متعددة الأطراف حول المسائل المذكورة آنفاً.

حاء 5. تقديم إطار أجندة 2063 لاعتماده خلال قمة يونيو/يوليو 2014، والخطة العشرية الأولى للاعتماد خلال قمة يناير 2015.

النهاية:

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2014

Outcomes of the Bahir Dar Ministerial Retreat of the Executive council on Agenda 2063

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4529>

Downloaded from African Union Common Repository